Ministry of Finance
Office of the Minister

وزارة المالية
مكتب الوزير

Date _____

Ref. _____

التاريخ : _____

الموافق : _____

إشارة : م/ح/ك

تعميم رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨
ضوابط توفير إحتياجات الجهات الحكومية
من المباني المستأجرة

يونيو ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية
مكتب الوزير

Ministry of Finance
Office of the Minister

التاريخ : ١١ يونيو ٢٠٠٨
الموافق : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٩
إشارة :

Date
Ref.

١٨٦١١

تعميم رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨
ضوابط توفير إحتياجات الجهات الحكومية من المباني المستأجرة

إستناداً إلى :

- قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن تحويل عقود إيجارات المباني المستأجرة للحكومة إلى إدارة أملاك الدولة والخدمات.
- تعميم وزارة المالية رقم (٧) لسنة ١٩٧٩ بشأن عقود إيجارات المباني المستأجرة للحكومة.
- المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٢ في شأن وزارة المالية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢١ الذي نص على التالى :

"تكليف وزارة المالية بوضع الأسس والمعايير الخاصة بإحكام عملية توفير إحتياجات الجهات الحكومية من استئجار المباني"

فإنه يتعين على كافة الجهات الحكومية مراعاة التعليمات الواردة بهذا التعميم و أن يتم العمل بموجبه إعتبارا من تاريخ صدوره وذلك على النحو التالي:

١- إتخاذ الإجراءات اللازمة وبالسرعة الممكنة لإعداد تصاميم تنفيذ المباني الدائمة في الأراضي المخصصة للجهات الحكومية بما يتناسب وإحتياجاتها الفعلية والمستقبلية لاستيعاب جميع القطاعات التابعة لها وذلك بحد أقصى ثلاث سنوات.

٢- عدم تركيز الجهات الحكومية على طلبات إستئجار المباني كمكاتب لها في محافظة العاصمة والتوجه إلى المحافظات الأخرى وذلك لتخفيف الضغط على العاصمة ،وترشيد الإنفاق فيما يخص التكلفة الايجارية.

٣- أن يكون طلب أي جهة حكومية لاستئجار مبنى في حدود الإعتمادات المالية المدرجة له في ميزانية الجهة عن السنة المالية التي يتم الطلب فيها.

٤- يرفق مع طلب الجهة الحكومية ما يثبت عدم تخصيص ارض للجهة الطالبة من بلدية الكويت .

٥- عند إنشاء أو إستحداث وحدات أو قطاعات إدارية جديدة خلال سنة مالية جارية ومطلوب توفير مقر لها ولم يدرج أو يخصص لها إعتمادات مالية في ميزانية الجهة لتلك السنة ، يتوجب على الجهة الطالبة أولاً مراجعة شئون الميزانية العامة بوزارة المالية للتنسيق معها حول توفير الإعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض ، وفي حال الموافقة على ذلك يتم مخاطبة جهة الاختصاص بوزارة المالية (إدارة إسكان موظفي الدولة) لاتخاذ الإجراءات المتبعة لاستئجار المبنى المطلوب مع إرفاق صورة عن كتاب شئون الميزانية العامة بالموافقة.

٦- لن ينظر في طلب أي جهة حكومية تم حديثاً إستئجار مبنى لها إلا بعد مرور فترة خمس سنوات من تاريخ إستئجار المبنى، و ذلك لأسباب تتعلق ببنود العقود المبرمة مع ملاك المباني المستأجرة ، بالإضافة إلى المحافظة على التكلفة المالية التي صرفت على تجهيز تلك المباني من قبل الجهات (أثاث ،تمديدات الحاسب الآلي، أجهزة ، أنظمة آلية... الخ).

٧- تعرض طلبات الجهات الحكومية المستوفاة للشروط الواردة بهذا التعميم على لجنة إستئجار العقارات بوزارة المالية.

هذا وجميع المختصين بوزارة المالية/إدارة إسكان موظفي الدولة على إستعداد تام للتعاون مع المختصين بالجهات الحكومية لإيضاح ما يتعلق بهذا التعميم والرد على أية استفسارات بشأنه.

مصطفى جاسم الشمالي

وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

STATE OF KUWAIT
COUNCIL OF MINISTERS
GENERAL SECRETARIAT

دولة الكويت
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

التاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٨
اشارة ٨١١/١٤٠ - ٧٩٨

معالي / مصطفى جاسم الشمالي الموقر
وزير المالية

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : الضوابط المقترحة من وزارة المالية بشأن مقار المؤسسات الحكومية المستأجرة :
(محضر الاجتماع رقم (٢٠٠٧/٢٩) للجنة الشئون الاقتصادية :

فقد عاود مجلس الوزراء في اجتماعه رقم (٢٠٠٨/٣) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢١ الاطلاع على التوصية الواردة في محضر الاجتماع رقم (٢٠٠٨/١) للجنة الشئون الاقتصادية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١/٣ بشأن الضوابط المقترحة من وزارة المالية في شأن مقار المؤسسات الحكومية المستأجرة ، والتي تم تأجيل البت فيها إلى اجتماع قادم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦/ثانيا) المتخذ باجتماعه رقم (٢٠٠٨/٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ ، وقد تم اعتماد التوصية الواردة في هذا البند **بدون تعديل** ، وأصدر المجلس قراره رقم (٧٤) التالي :

أولا: الموافقة على الضوابط المقترحة من وزارة المالية الواردة فيما بعد في شأن مقار المؤسسات الحكومية المستأجرة والطلب من الجهات الحكومية الالتزام بها في حال طلب استئجار مبان لها وهي كالتالي :

١- اتخاذ الإجراءات اللازمة وبالسرعة الممكنة لإعداد تصاميم تنفيذ المباني الدائمة في الأراضي المخصصة لها بما يتناسب واحتياجاتها الفعلية والمستقبلية لاستيعاب جميع القطاعات التابعة لها ، وذلك بحد أقصى ثلاث سنوات.

٢- عدم التركيز على توفير طلباتها في محافظة العاصمة والتوجه إلى المحافظات الأخرى وذلك لتخفيف الضغط على العاصمة ، وترشيد الإنفاق فيما يخص التكلفة الإيجارية.

تابع/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

STATE OF KUWAIT
COUNCIL OF MINISTERS
GENERAL SECRETARIAT

دولة الكويت
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

التاريخ
اشارة

ثانيا: تكليف وزارة المالية بوضع الأسس والمعايير الخاصة بإحكام عملية توفير احتياجات الجهات الحكومية من استئجار المباني .

للتفضل بالإحاطة ، واتخاذ ما ترونه من إجراءات في هذا الشأن .

مع وافر التقدير والاحترام ،،،

الأمين العام لمجلس الوزراء

عبد اللطيف عبد الله الروضان